الدعم السيادي مصدر اطمئنان للقطاع المصرفي

«فيتش»: ازدياد الثقة ومشروعات البنية التحتية يحفزان نمو إقراض البنوك الخليجية

أكدت وكالة التصنيف العالمية «فيتش» نظرتها المستقبلية المستقرة بالنسبة لبنوك الدول الخليجية كذلك تقريبا بالنسبة لتصنيفات عجز المصدر عن السداد ويدعم هذه التوقعات الدعم السيادي في هذه الدول.

واستمر رأي فيتش بخصوص الجدارة الائتمانية السيادية في المنطقة كما هو بدون تغيير، بالاضافة الى النظرة المستقبلية المستقرة لكل التصنيفات السيادية تقريبا، كما ان التوقعات الخاصة بالبنوك من الناحية المرتبطة بالصفات الجوهرية الذاتية في المنطقة مستقرة ايضا حيث تنتقل الى النظرة المستقبلية الايجابية على المدى المتوسط مما قد يؤدي الى بعض التعافي في تصنيفات الجدوى والقدرة.

وتسهم حكومات الدول الخليجية في حفز اقتصادياتها عن طريق مشروعات البنية التحتية التي ترعاها الحكومات مستفيدة من العوائد الضخمة من النفط والغاز، ومن المتوقع ان يصبح انتاج النفط اكثر انخفاضا في 2012، غير ان هذا الانتاج على الرغم من هذا الانخفاض سوف يؤدي الى تكوين عوائد ضخمة بالنسبة للدول المصدرة للنفط اكثر من متطلبات الميزانيات باستثناء البحرين.

ومن جهة اخرى فان الدول المنتجة غير النفطية لن تتمتع بهذه المزايا في غياب النمو الاقتصادي، وتأثرت البحرين بالقلاقل على الرغم من ان التأثر يعتبر محدودا بالنسبة للقطاع المصرفي، ولاتزال هناك ضبابية سياسية في مصر بالاضافة الى استمرار الصراع في سوريا الامر الذي قد يؤدي الى تأثير خطير على الدول المجاورة خاصة لبنان والاردن كما ان النزاع بين اسرائيل وايران قد يشكل تهديدات محتملة.

وقال التقرير ان هوامش الربح تواجه ضغوطا ويرجع ذلك الى انخفاض اسعار الفائدة وتراجع حجم النمو ومع ذلك فان ارتفاع رسوم الدخل وانخفاض رسوم استرداد القروض بقيمة اقل بسبب تراجع الجدارة الائتمانية للمقترض بالاضافة الى التحكم في الانفاق سوف يؤدي الى تحسن تدريجي في الربحية.

ثقة في نمو إقراض البنوك

وتتوقع فيتش تزايد نمو القروض في 2013 حيث تتزايد الثقة مع تزايد مشروعات البنية التحتية الامر الذي يؤدي الى حفز الاقتصاديات المحلية. غير ان الكثير من هذه التوقعات تعتمد على الاقتصاد العالمي.

وفي نطاق الدول الخليجية تتوقع فيتش تزايد مشكلة القروض وبلوغها اقصى معدلاتها مع توقعات تزايد انخفاض رسوم القروض المستردة بقيمة اقل في 2013، غير ان مشكلة القروض الطويلة الامد مستمرة خاصة في الكويت والامارات، وامكانية استعادة هذه القروض والقيمة المرتبطة بها سوف تعتمد على تطورات الاسواق.

واشارت فيتش الى ان الدول غير الاعضاء في الدول الخليجية قد تعاني بسبب استمرار الضبابية السياسية والقلاقل والصعوبات الاقتصادية.

وفي السنوات الاخيرة قامت معظم الدول الخليجية بتوفير دعم للانظمة المصرفية فيها عن طريق سيولة اضافية وفي احوال قليلة ضخ رؤوس اموال.

وتتوقع فيتش استمرار مثل هذا الدعم حيث ان رؤوس الاموال والسيولة قد تتعرض لضغوط وذلك في حالة حدوث نمو كبير في القروض.

واشار التقرير الى العوامل التي قد تتسبب في التغيير مشيرا الى ان اي تغيير في معظم التوقعات والنظرة المستقبلية للتصنيفات سوف ينتج من تغيرات في التصنيفات السيادية في المنطقة، كما ان هذه التغيرات قد تنتج من تغير رأي فيتش بخصوص استعداد وميل الحكومات لتقديم الدعم وحيث ان هناك ثقافة قوية وسجلا قويا للدعم السيادي للبنوك بالاضافة الى ان العديد من البنوك لديها حصص حكومية، فانه من غير المتوقع تغير رأي فيتش بخصوص الدعم في المستقبل المنظور.

البدء بتنفيذها يزيد المعروض وينعش قطاع الإنشاءات

السعودية: إنشاء 165 ألف وحدة سكنية يخفض أسعار الإيجارات

من المنتظر ان يكون لعشرات المشاريع العقارية التي تطرحها الحكومة لإسكان السعوديين، بالإضافة إلى المشاريع العمرانية والتطويرية الكبرى في الحرمين وفي باقي أرجاء المملكة، الأثر البالغ في إبقاء قطاع الإنشاءات في السعودية في وضع صحي جيد، في وقت أشار تقرير متخصص إلى أهمية التمويل في العقارات، سواء من الحكومة عبر المنح أو القروض العقارية الميسرة، أو من جهات التمويل المختلفة مثل البنوك والمؤسسات المصرفية والتمويلية.

ولاحظ التقرير الذي أعدته شركة المزايا القابضة أن شح الأراضي لا يزال يعيق كثيرا من المشاريع في الرياض والمدن الأخرى إلا أن مشاريع الحكومة الإسكانية سيكون لها دور في تخفيف الاحتقان في الأسواق العقارية وتوفير وحدات سكنية للسعوديين الذين يسكن أغلبهم في وحدات عقارية مستأجرة حسبما أشارت دراسات نشرت سابقا حول سوق العقارات في المملكة.

المشاريع السكنية

ورصد التقرير عدداً من المشاريع التي أعلنت عنها الحكومة السعودية، حيث تعتزم وزارة الإسكان ترسية إنشاء 49 ألف وحدة سكنية على الشركات والمؤسسات من أجل البدء في تنفيذ المشروع بـ120 موقعاً بمختلف المناطق.

فيما لا تزال نحو 116 ألف وحدة سكنية حالياً تحت التصميم، حيث سيتم إنشاؤها في مختلف المناطق، مما يسهم في حل أزمة السكن وزيادة تملك المواطنين للمساكن، مما سيسهم في انخفاض أسعار الإيجارات وأسعار الأراضي والعقار خلال الفترة القادمة نتيجة زيادة المعروض عن الطلب، وذلك بحسب تقارير بهذا المجال.

وأشاد التقرير بمشروع خادم الحرمين الشريفين الذي يفضي إلى بناء نصف مليون وحدة سكنية، حيث تشير تقارير إلى أن كثيرا من السعوديين توقفوا عن شراء الأراضي والمساكن في الوقت الحالي انتظاراً لمشروعات وزارة الإسكان، خصوصاً بعد الدعم الكبير من خادم الحرمين الشريفين، حيث تم توفير التمويل الملائم لهذه المشروعات العقارية الأساسية.

وبلغت الاحتياطات الأجنبية للمملكة حسب إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي في نهاية ديسمبر الماضي 683 مليار دولار، بينما بلغت الاحتياطات الأجنبية لدول التعاون في نهاية العام الماضي 794 مليار دولار تقريبا، منها 683 مليار دولار للسعودية.

من ناحية أخرى، كشفت وزارة الإسكان أنها بدأت في وضع 200 ألف وحدة سكنية منها على خط الإنتاج في مناطق مختلفة بالمملكة، وتشمل الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، المنطقة الشرقية، القصيم، عسير، تبوك، حائل، الحدود الشمالية، جازان، نجران، الباحة، على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى 17 ألف وحدة سكنية، المرحلة الثانية 67 ألف وحدة انتهت تصميماً وتخطيطاً وهي في إجراءات الطرح، أما المرحلة الثالثة 116 ألف وحدة فما زالت مع المكاتب الهندسية وهي تحت التصميم تمهيداً لطرحها، ويمكننا الحديث عن أن لدى وزارة الإسكان ضمن خط الإنتاج الآن 200 ألف وحدة.

مزاحمة المخالفين

وقال تقرير المزايا ان ملايين من الأجانب يسكنون السعودية ويعملون فيها بشكل غير قانوني أحيانا وهذا يؤدي إلى مزاحمة الأجانب على العقارات المتاحة للتأجير وبالتالي رفع الإيجارات وعدم قدرة شريحة واسعة من السعوديين الحصول على منازل أو شقق للإيجار في مناطق مختلفة من المملكة، حيث يؤدي النشاط الاقتصادي في السعودية إلى جذب مئات الآلاف من غير السعوديين للعمل والاستقرار في السعودية.

وكشفت وزارة العمل عن استقدام 2.1 مليون وافد خلال عام 2011، رغم البرامج المختلفة التي أعلنت عنها لتوطين الوظائف، وكان آخرها فرض رسوم قدرها 2400 ريال على العامل الوافد سنويا.

وقالت اللجنة العقارية في الغرفة التجارية الصناعية في مكة المكرمة إن قيمة الصفقات العقارية التي أبرمت العام الماضي في مكة المكرمة بلغت حوالي 200 مليار ريال، فيما توقع التقرير أن تصل قيمة الصفقات لهذا العام إلى 250 مليار ريال بسبب نزع ملكيات آلاف المنازل لتنفيذ عدد من المشاريع المهمة في مكة المكرمة، ومنها الطرق الدائرية ومشروع قطار الحرمين الشريفين وتطوير الأحياء العشوائية.

وكانت غرفة مكة المكرمة قدرت حجم المبالغ التي يتوقع أن يتم ضخها في القطاع الاستثماري العقاري في العاصمة المقدسة خلال العام الماضي بنحو 200 مليار ريال.

وأشارت تقديرات أولية صادرة عن اللجنة العقارية في الغرفة الى أن هذا القطاع موعود بدخول هذه المبالغ، موضحة أن محدودية حجم المساحة الاستثمارية في المنطقة المحيطة بالحرم المكي الشريف وقلة الفرص فيها.

مشاريع العقار الحكومية والخاصة تنعش قطاع الانشاءات المحلي

قطاع الشقق المفروشة ينمو سنوياً 8.8 في المئة

أشار تقرير متخصص إلى أن قطاع الشقق المفروشة الخدمية في دول مجلس التعاون الخليجي لايزال في طور النمو وذلك في ظل هيمنة العلامات التجارية المحلية، والتي تعتبر الغالبية من مرافقها إما قد تم تصميمها على نسق عمارات الشقق السكنية، أو أنه قد تم تحويل المباني السكنية الاعتيادية إلى مرافق شقق مفروشة خدمية.

وتصاعد حجم الطلب خلال السنوات الأخيرة على الشقق الفندقية بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك انسجاماً مع ازدياد عدد المسافرين من رجال الأعمال الذين يزورون المنطقة.

وقال تقرير شركة التعمير للاستثمار العقاري ان المملكة تعتبر الأولى في المنطقة من حيث نشاط قطاع الشقق الفندقية الخدمية فيها، حيث تعد هذه الشقق السكن المفضل في المملكة، وخلال الفترة من 2004 إلى 2011، ارتفع عدد مباني الشقق المفروشة والخدمية في المملكة وبمعدل سنوي بلغ 8.8 في المئة.

ليصل عدد تلك المباني إلى 2.026 مبنى حيث تتواجد الغالبية العظمى من مباني الشقق المفروشة الخدمية في المنطقة الشرقية «30.2 في المئة من أصل 85.687 مبنى مرخصاً من قبل الهيئة العامة للسياحة والآثار»، وتليها مكة المكرمة 19.4 في المئة.

وتشهد مدينة الرياض خلال الفترة القادمة دخول عدد من الفنادق العالمية، التي بدأت فعليا في إنشاء فنادق تابعة لها، وأعلنت شركة «اس تي آر جلوبل»، المتخصصة في بيانات وإحصائيات قطاع الضيافة والفندقة في تقرير أصدرته مؤخرا، أن المشاريع الفندقية الجارية في مدينة الرياض جعلتها المدينة الأكثر نموا بسوق الفندقة في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أنه باكتمال المشاريع الجارية حاليا سيدخل بسوق الفندقة في الرياض 6413 غرفة خلال العامين القادمين تساهم في نمو سوق الفندقة فيها بنسبة تعادل 84.5 في المئة، وهي النسبة الأعلى المتوقعة بين مدن المنطقة. وتعتبر الرياض احدى أكثر المدن السعودية في عدد الغرف الفندقية والإشغال الفندقي.

«دبي الإسلامي» يوقع مذكرة مع «الإمارات للدراسات المصرفية»

وقع بنك دبي الإسلامي مذكرة تفاهم مع معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية خلال فاعليات «المعرض الوطني الخامس عشر للتوظيف» التي بدأت في الشارقة أمس لإطلاق مبادرة يقوم البنك بموجبها بتوظيف وتدريب 60 مواطنا ضمن إطار مبادرة «مصرفي» التي أطلقها المعهد بالتعاون مع هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية «تنمية». وقال عبيد الشامسي رئيس إدارة الموارد البشرية في بنك دبي الإسلامي في تصريح صحافي له إن مشاركة البنك في المعرض تأتي تماشيا مع توجيهات الحكومة الإماراتية لجعل التوطين من الأولويات الوطنية على مختلف المستويات.

وأضاف أن الشركات أصبحت قادرة على اختيار ما يناسبها بين صفوف الخريجين المتميزين بفضل الاستثمارات الكبيرة للحكومة الإماراتية في قطاع التعليم. وأكد الشامسي أن البنك يعتزم الاستفادة من الكفاءات المتوفرة بشكل كامل خلال العام الحالي عبر توظيف عدد من الخريجين الإماراتيين ليشغلوا مناصب مهمة في البنك.

ريغلينغ: قبرص تشكل تهديداً لكل منطقة اليورو

رأى المدير العام للآلية الاوروبية للاستقرار كلاوس ريغلينغ ان قبرص تشكل تهديدا لكل منطقة اليورو، مؤكدا ضرورة اتخاذ قرارات سريعا حول هذا الملف تفاديا لانتقال العدوى.

وقال المسؤول عن الآلية التي كلفها الاوروبيون تسوية الازمات المالية الجديدة في حديث لصحيفة لو فيغارو الخميس «اليوم قبرص بالنسبة لي هي جزء من نظام مركب».

واشار الى ان «مصارفها «قبرص» تملك فروعا كثيرة في اليونان. والاسواق تراقب قبرص عن كثب. في حال عدم ضبط الوضع هناك خطر انتقال العدوى».

كلاوس ريغلينغ

وتابع «علينا اتخاذ قرار قريبا والا سيطرح ذلك تهديدا على منطقة اليورو».

وذكرت المانيا مرارا بان خطر انتقال العدوى احد الشروط لتدخل الآلية الاوروبية للاستقرار ومساعدة بلد يواجه صعوبات.

وكان وزير المال الالماني ولفغانغ شويبله اعلن الشهر الماضي «في مرحلة اولى يجب التحقق مما اذا كانت قبرص تطرح تهديدا على كل منطقة اليورو. بالفعل هذا احد الشروط المسبقة لتدخل الآلية الاوروبية للاستقرار».

ورأى ريغلينغ انه لا بد من «تقليص» حجم القطاع المصرفي القبرصي الى حد كبير. واضاف ان «على البلاد تسوية ايضا مشكلة الشبهات بتبييض الاموال». كما الح المسؤول الى امكانية ان تؤخذ في الاعتبار الفوائد المتوقعة على الاجل الطويل من انتاج الغاز في عرض البحر. واكد ايضا على التقدم المحرز من قبل منطقة اليورو في الاشهر الماضية. وقال ان «ايرلندا قريبة جدا من الخروج من الازمة».

واوضح ان العملية «ستكون اطول بالنسبة الى اليونان». واضاف ان «ما يخشاه خصوصا هو وقف الاصلاحات» في هذا البلد «الذي يعاني فيه الشعب الاكثر من اجراءات التقشف».

«بي إيه آي سيستمز» تسرح 3500 موظف في الولايات المتحدة

لندن – «كونا»: حذرت شركة «بي ايه اي سيستمز» البريطانية للصناعات العسكرية والفضائية امس من ان إلغاء وزارة الدفاع الأمريكية لصفقة لصيانة بوارجها وسفنها الحربية سيضطرها إلى تسريح 3500 موظف على الأقل في مصانعها في الولايات المتحدة.

وأكدت الشركة البريطانية في بيان نقلته صحيفة «دايلي تلغراف» البريطانية اليوم أنها لا تزال تجري مفاوضات مع مسؤولين أمريكيين في وزارة الدفاع والكونغرس بشأن صفقة صيانة السفن الحربية وتأثيرات إلغائها على آلاف الموظفين وأسرهم.

وأعربت عن أملها في أن تنجح الإدارة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق مع الكونغرس لتجنب تقليص ميزانية الدفاع مشيرة إلى أن إلغاء الصفقة سيتسبب في إغلاق عدة ورشات للصيانة البحرية في مدن «نورفولك» و«فرجينيا» و«سانديغو» بولاية كاليفورنيا و«ماي بورت» في ولاية فلوريدا و«بيرل هاربور» في ولاية هواي.

وشدد بيان الشركة التي يعمل لديها أكثر من 38 ألف موظف في أمريكا على أن تسريح الموظفين وإغلاق ورش الصيانة ليس تهديدا وإنما واقع سيمليه قرار إلغاء صيانة سفن البحرية الأمريكية مضيفا أن «القرارات التي نصدر عنها لا تؤخذ ببساطة كونها تتعلق بمستقبل آلاف من الموظفين المؤهلين».

وفي بيان ثان نشر بموقعها على الإنترنت أمس كشفت «بي ايه اي سيستمز» التي توظف 93.5 ألف شخص حول العالم عن تراجع عائداتها المالية إلى 16.6 مليار جنيه إسترليني العام الماضي مقابل 17.8 مليار جنيه عام 2011.

وأرجعت الشركة التراجع إلى تقلص ميزانيات الدفاع في كل من بريطانيا والولايات المتحدة فضلا عن تأخر مفاوضاتها مع المملكة العربية السعودية بشأن القيمة النهائية لصفقة بمليارات الجنيهات لاقتناء 72 مقاتلة من طراز «تايفون يوروفايتر» المتطورة.

مرحلة التنقيب تشكل فرصة

هيغ: الشركات البريطانية تتطلع للمساعدة بعمليات المسح واستخراج النفط في لبنان

وليام هيغ

بيروت – «كونا»: اعلن وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ امس عن تطلع الشركات البريطانية للمساعدة في عمليات المسح واستخراج النفط والغاز من لبنان.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي مشترك عقده هيغ مع وزير الطاقة والمياه اللبناني جبران باسيل عقب اجتماع بينهما تم خلاله اطلاق مشروع المسوحات الزلزالية للتنقيب عن النفط والغاز في البر اللبناني والذي تتولى تنفيذه شركة «سبكتروم» البريطانية.

واعرب هيغ عن امله في ان تؤمن عملية استخراج النفط من المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة الاستقرار في لبنان في المستقبل القريب وكذلك في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والصداقة بين بريطانيا ولبنان.

وابدى اعتقاده بان مرحلة التنقيب واستخراج النفط في لبنان «ستكون مهمة يتطلع اللبنانيون فيها الى اجماع وطني حول انفاق مداخيل النفط والغاز وهي عملية مهمة لتصب في مصلحة الشعب اللبناني كافة وانها تقدم فرصا مذهلة للبنان لمعالجة الدين العام وتطوير قطاعات الكهرباء والنقل والاتصالات وكلها مهمة للتنمية».

وقال ان عملية التنقيب عن النفط «تشكل فرصة للشركات البريطانية التي ستساهم في جلب الخبرة والمعرفة في هذا القطاع» مرحبا بالتقدم الحاصل حول عقود النفط والغاز في لبنان لافتا الى ان «الشركات البريطانية لديها الكثير لتقدمه في هذا الاطار».

وردا على سؤال حول مشكلة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل واقتطاع الاخيرة نحو 870 كيلومترا مربعا من المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان قال هيغ «علينا حل مشاكل مهمة في المنطقة كمشكلة الحدود وهذه المشكلات ليست متعلقة بلبنان واسرائيل فقط انما بمنطقة حوض البحر المتوسط» لكنه أكد ان «التحضيرات والاكتشافات النفطية لن توقفها اي من هذه العراقيل».

من جهته اعتبر باسيل ان اكتشافات لبنان النفطية الحديثة «ستضعنا على عتبة الاهتمامات الاوروبية».

وقال باسيل «لا غنى عن لبنان كشريك لاوروبا فنحن كان لنا الدور الاكبر للنهضة في اوروبا وقمنا ببناء جسر التواصل بين الشرق والغرب» معربا عن امله في «ان تخلق اعمال النفط فرص استثمار جديدة وبسط السلام والقضاء على العنف».

وكان هيغ الذي وصل الليلة الماضية الى بيروت قد اكد عقب اجتماعه مع رئيس الوزراء نجيب ميقاتي دعم بلاده لاستقرار لبنان كونه امرا اساسيا بالنسبة لبريطانيا والمنطقة.

يذكر ان باسيل كان قد اعلن في الـ15 من الشهر الجاري بدء عملية التأهيل للشركات الراغبة بدورات التراخيص للانشطة البترولية في المياه البحرية على ان تنتهي مهلة تقديم الطلبات في 28 مارس المقبل وتأخذ بعدها الهيئة والوزارة مهلة ثلاثة اسابيع لاعلان لائحة الشركات المؤهلة.

ومن المتوقع ان يكون لبنان على موعد مع اول عملية تنقيب عن النفط في نهاية عام 2015 على ان يكون اول انتاج في عام 2016.

ويشير خبراء نفطيون الى ان الحوض المكتشف في الجرف القاري بين لبنان واسرائيل وقبرص يحتوي على مخزون يقدر بحوالي 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي وفي حدود ملياري برميل من النفط الخام في حين كشف تقرير فرنسي نشر الاسبوع الماضي عن احتمال وجود نحو 440 مليون برميل من النفط ضمن المياه الاقليمية الشمالية التابعة للبنان.